

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٧٩٠١

الخميس، ١٦ آذار/مارس ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد رايكروفت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	إثيوبيا	السيد عاليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد لوريني سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هياتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1706762 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بفخامة السيد فوستين أرشانج تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى. وأطلب من موظف المراسم أن يصطحب الرئيس تواديرا إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطحب السيد فوستن أرشانج تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وسعادة السيد عمر هلال، الممثل الدائم للمغرب، بصفته رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للرئيس تواديرا.

الرئيس تواديرا (تكلم بالفرنسية): يشرفني ويسرني معاً أن أخطب مجلس الأمن اليوم لأول مرة بشأن مسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة لي، وهي السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم، سيدي، وأشكر من خاللكم مجلس الأمن برمته، المكرّس في الوقت

الراهن بلدي رغم جدول مجلس الأمن الحافل هذا الشهر، وكذلك على دعوتي للكلام.

ويشعر بلدي بالامتنان للدعم التام من مجلس الأمن للجهود الرامية إلى إنهاء الأزمة العنيفة التي واجهها وتصميمه على إسكات الأسلحة من أجل تحقيق سلام عادل ودائم. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناننا العميق لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام، السيد بارفيه أونانغا - أنيانغا، الذي أثني على تعاونه الممتاز مع سلطات أفريقيا الوسطى والتزامه الدؤوب بضمان السلام وحماية المدنيين في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى.

توفر هذه الجلسة فرصة جديدة لتقييم تطور الحالة السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو محور رئيسي لتركيز الأمم المتحدة التي واصلت بقوة دعمنا منذ إجراء الانتخابات العامة الأخيرة في نهاية عام ٢٠١٦.

لقد قطعنا شوطاً طويلاً من الفترة الانتقالية للانتخابات إلى تعيين السلطات الوطنية الشرعية. وإذ أتولى مقاليد البلد، فقد راهنت بجرأة على التغيير والتعمير والتنمية الاقتصادية على الرغم من أن البيئة الأمنية لا تزال متقلبة. ولا يزال الأمن والتهديد في البلد كله أولويتنا. إن إنشاء لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل، وإصلاح القطاع الأمني، والمصالحة الوطنية هي من نتائج تحديد الأولويات هذا، الذي يتيح فرصة لجميع الجماعات المسلحة لإيجاد حلول بتوافق الآراء مع الحكومة فيما يتعلق بمسألة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل وبعض شواغلها من خلال الحوار.

وفي هذه المناسبة الجليّة، أرحب بقرار الجبهة الشعبية لهيئة أفريقيا الوسطى وجماعة أنتي بالاكا التابعة لماكسيم موكوم بالانضمام أخيراً إلى العملية عن طريق تعيين ممثليهما

امتناننا للمجتمع الدولي والبلدان المجاورة التي قدمت دعماً قيماً في مجال التسريح وإصلاح قطاع الأمن، خصوصاً الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، التي خصصت ٢ بليون فرنك من فرنكات غرب أفريقيا لعملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. وأفضى تعيين ٥٠٠ شرطي بدعم من البعثة، وتدريب قواتنا الأمنية من قبل بعثة التدريب العسكري للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتزام بعض البلدان في المنطقة دون الإقليمية، إلى إنشاء كتائب القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي هذا الجزء من بياني، أود أن أسلط الضوء على أنني أشعر بالقلق إزاء وتيرة التدريب المقدم إلى القوات المسلحة من جانب بعثة التدريب العسكري التابعة للاتحاد الأوروبي. إن عملية التدريب بطيئة، ولا توفر لنا في الأجل القصير ما يكفي من الموظفين للمساعدة في استعادة السلام والهدوء إلى البلد وحماية المدنيين. ولذلك، أطلب إلى مجلس الأمن أن يساعدنا على إيجاد طريقة أسرع، من خلال التعاون الثنائي أو متعدد الأطراف، لتدريب القوات المسلحة، بالإضافة إلى التدريب الذي تقدمه بعثة التدريب العسكري التابعة للاتحاد الأوروبي، بسبب التحديات الأمنية الهائلة. إن البلد كبير جداً، مما يتطلب المزيد من التدريب ونشر عدد أكبر من الجنود. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشير إلى بعض الشواغل بشأن تزويد القوات المسلحة المدربة لجمهورية أفريقيا الوسطى بالمعدات العسكرية وغيرها من الأدوات اللوجستية، حيث أنه من الصعب للغاية بالنسبة لنا، نشر جنود مدربين، بدون توفير المعدات المناسبة في مناطق البلد التي تواجه تهديدات للسلم ولسلامة الأشخاص. ولدينا ما يناهز ٨٠٠٠ جندي لا يمكننا نشرهم، لأنهم لم يتموا تدريبهم بعد، بسبب عدم كفاية الموارد.

وأذكر تلك الحقائق نظراً لوجود صلة وثيقة بين الأمن والتنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبعد سنوات عديدة

في لجنة المشورة والرصد التابعة للبرنامج الوطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وتلك خطوة حاسمة من شأنها أن تمكننا من المضي قدماً في التنفيذ الفعال لهذا البرنامج الهام للعودة إلى السلام. وستكون جميع الجماعات المسلحة الـ ١٤ ممثلة في الاجتماع المقبل للجنة، المقرر عقده في ٢٣ آذار/مارس.

وعلى الرغم من أننا أحرزنا بعض التقدم، تحتاج جمهورية أفريقيا الوسطى إلى موارد كبيرة لبدء الإصلاحات اللازمة.

وقد دأبنا منذ مؤتمر بروكسل على العمل مع شركائنا لوضع إطار الرصد والتقييم للخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، فضلاً عن تنفيذ إطار المشاركة المتبادلة. ويتعين أن تسير هذه العناصر الأساسية لإعادة السلام وإعادة بناء الاقتصاد، جنباً إلى جنب.

ونحن نأسف لأن بعض الجماعات المسلحة ترفض إلقاء أسلحتها، وتواصل شن هجموها، رغم الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وإستطاعت البعثة من خلال اعتماد موقف حازم، ومن خلال ولايتها وموافقتي، حماية المدنيين، وتجنب الجهود الرامية إلى تقسيم البلد، وفي المقام الأول، إرغام الجماعات المسلحة التي تمانع الانضمام إلى التسريح/إصلاح القطاع الأمني/عملية المصالحة الوطنية في نهاية المطاف على تعيين ممثلين في لجنة الاستشارات والرصد المعنية بترع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج.

ومن المهم الإشارة إلى أن استمرار الأعمال العسكرية للبعثة في ممبيري، يشكل استثناء، ولا يتجاهل أهمية الحوار في التوصل إلى حل دائم. ويحدوني الأمل في أن تؤدي هذه المبادرة إلى تحقيق نتائج ملموسة نهائية في تفعيل عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية. وأود أن أعرب عن

فإننا لا نزال على استعداد لإجراء مناقشات بشأن المسألة. وفي الوقت نفسه، سوف يتم تحقيق العدالة في الوقت المناسب ودون المساس بالمبادئ. وسيمكننا تعيين مدع عام جنائي خاص، وتفعيل المحكمة الجنائية الخاصة، بدعم من شركائنا، من تحقيق توقعات الشعب الذي عانى الكثير من هذه الأزمة، والذي يطالب بحق بتحقيق العدالة.

وكما يعلم المجلس، لا تزال الحالة الإنسانية حرجية. ويجب علينا تلبية الاحتياجات الهائلة. ويواصل الناس في المناطق الداخلية من بلدي، الفرار من ديارهم بحثاً عن ملجأ في مكان آخر، وينتهي بهم الأمر في مواقع مؤقتة. إنني أوجه نداء عاجلاً إلى المجتمع الدولي لكي يضاعف جهوده، ويقدم لنا الدعم اللازم لتمكين المشردين من العودة إلى ديارهم.

وعلى الرغم من البيئة الصعبة، يواصل شركاؤنا تقديم الدعم لنا. إننا نشي على التزامهم، الذي يشكل علامة على التضامن الدولي. وتعكس الزيارة التي قام بها السيد مختار ديوب، نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة أفريقيا إلى بلدنا في ١١ آذار/مارس، اهتمام تلك المنظمة بمساعدتنا على استئناف التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما طمأنتنا الزيارة الأخيرة التي قامت بها السيدة كريستين لاغارد، المدير العام لصندوق النقد الدولي، فضلاً عن الشركاء الآخرين رفيعي المستوى. وفي المقابل، فإننا نطمئنهم على استعدادنا التام لتطبيق الحكم الرشيد، وعلى كفاحنا الثابت ضد الفساد، وهو آفة طالما قوضت مؤسساتنا.

وتوجد جمهورية أفريقيا الوسطى في مفترق طرق في سعيها لإحلال السلام والتعمير والتنمية. لقد تعب الناس من الأزمات التي تسببها الجماعات المسلحة وتعطل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ما فتئت أدعو إلى التغيير. ولم يتم فعليا تحقيق سوى تقدم ضئيل للغاية، ولكننا عازمون على المضي بثبات على طريق التنمية والتعمير في البلد.

من الصراع، فإن يحمل السكان بحاجة إلى الهياكل الأساسية والخدمات الأساسية، ويتوقون إلى تحقيق التنمية، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تحقيق الأمن. ومن ثم، تتطلب الحاجة إلى تحقيق الأمن تدريب عدد أكبر من أفراد الدفاع والأمن، بموارد كافية ونشرهم في الميدان إلى جانب قوات الأمم المتحدة، التي تعمل لوحدها حالياً، لأن قوات جمهورية أفريقيا الوسطى لم تبدأ عملها بعد.

ولا تزال الصراعات بين الجماعات المسلحة مشتتة في المناطق الداخلية من البلد، وأدت إلى إزهاق العديد من الأرواح، وإلى دمار واسع النطاق. ولهذا السبب، فنحن مصممون أكثر من أي وقت مضى على نشر قوات وطنية مهنية في الميدان، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة، لحماية المدنيين. وأشكر مجلس الأمن، الذي أقر ولاية قوية لبعثة الأمم المتحدة لمساعدتنا على الخروج من الأزمة. ولكن من المهم أيضاً النظر في تعزيز البعثة عن طريق زيادة الموظفين والموارد المادية لتمكينها من الاضطلاع بولايتها بشكل أفضل. ويمكنني شخصياً رؤية التحديات التي تواجهها يومياً، بالنظر إلى حجم البلد والمشاكل المعقدة على أرض الواقع التي تتطلب موارد إضافية.

ونحن منفتحون على الحوار البناء. ونؤيد المبادرات الأفريقية الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة وتعزيز جهودنا. ومع ذلك، أود أنؤكد للمجلس التزامنا باحترام التوصيات التي قدمها منتدى بانغي، ولا سيما بشأن الإفلات من العقاب والعدالة في سياق جميع الاتفاقات السياسية. ونطلب منح العفو لمرتكبي الجرائم الخطيرة والانتهاكات الأخرى للقانون، متناسين أن العفو هو إجراء تشريعي لا يمكن أن تستخدمه السلطة التنفيذية. ويجب أن تعكس جميع الجهود، الآمال المشروعة لشعب أفريقيا الوسطى على النحو المعرب عنه في منتدى بانغي، وكذلك وفقاً لأحكام الدستور. ومع ذلك،

نفسه وحكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. ويتجلى هذا التقدم بشكل خاص في تحسن الأمن في العاصمة واعتماد عدد من الإصلاحات الحاسمة وتسريع الجهود الرامية إلى النهوض بإصلاح القطاع الأمني وإرساء سيادة القانون وتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب. ويجب أن نقر بأن هذا التقدم واعد. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات رهيبية. ولهذا السبب، يجب أن نظل ملتزمين بشدة أكثر من أي وقت مضى بهذه المسألة.

منذ إحاطتي الإعلامية إلى المجلس في ١٥ شباط/فبراير (انظر S/PV.7884)، مكّنت المشاركة السياسية والعمليات لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى من إحراز تقدم هام واستعادة سلطة الدولة في مدينة بامباري ذات الأهمية الاستراتيجية، مما يدل على مدى أهمية عملية حفظ السلام وكيف يمكن أن تكون أداة حاسمة لدعم التغيير في البلد. وقد استخدمت البعثة عتادها الجوي مرتين لمنع تقدم الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، والذي كان يهدد السكان المدنيين بشكل مباشر، ونجحت في تيسير خروج زعيم الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد علي داراسا، وعدد من قادة المجموعات المسلحة الأخرى من بامباري. وألقت البعثة أيضاً، في ٢٦ شباط/فبراير، القبض على ثلاثة من قادة التحالف الذي تقوده الجبهة الشعبية في بامباري، والذين صدرت بحقهم لوائح اتهام رسمي عن السلطات القضائية الوطنية في عدد من الجرائم.

وقامت بعثة الأمم المتحدة باللازم لاستعادة الأمن في بامباري وإحباط جهود الجماعات المسلحة التي كانت تحاول الاستيلاء على البلدة بالقوة. كما أن حضور البعثة يرمي إلى تمهيد الطريق أمام استقرار البلدة على المدى الطويل واستعادة سلطة الدولة. وقد وصلت مفرزة من ٣١ من أفراد الدرك إلى بامباري في ٩ آذار/مارس، وباشر ثلاثة قضاة عملهم في البلدة في اليوم التالي. كما تدعم منظومة الأمم المتحدة سلسلة

وتشكل بلدة بامباري، في مقاطعة أوأكا، مشروعا تجريبيا. وبدعم من بعثة الأمم المتحدة وشركائنا، نأمل في تعزيز وجودنا، وتحديد المباني الإدارية وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وباختصار، ضمان عودة بعض الشعور بالحياة الطبيعية، من خلال استعادة سلطة الدولة. ويجب أن نبني على الجهود التي يدعمها المجتمع الدولي.

وتتطلب إعادة بناء البلد مشاركة جميع الأطراف: الحكومة المركزية والإدارات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الدوليين.

لقد قدمت للمجلس وصفاً للحالة السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لنا للحديث عن جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما في ضوء التحديات الراهنة، وعن الحاجة إلى استمرار المجتمع الدولي في تقديم دعمه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر فخامة الرئيس تواديرا شكراً جزيلاً على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف عظيم لي أن أخطب مجلس الأمن بحضور فخامة الرئيس فوستين أرشانج تواديرا، الذي أرحب به في القاعة. إن حضوره هنا يوفر لنا فرصة فريدة ليس لإطلاع المجلس على التقدم المحرز فحسب، بل أيضاً للوقوف لحظة للتفكير في التحديات التي نواجهها والحلول التي ينبغي أن نتوخاها كشركاء.

وإذا استذكرنا الحالة قبل عام تقريباً، فإن الانتخابات الرئاسية والتشريعية كانت جارية. وقد كانت معلماً هاماً في تاريخ البلد عقب أزمة مطولة، دفعت بجمهورية أفريقيا الوسطى إلى حافة الهاوية. وأحرز تقدم كبير في البلد خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلها الرئيس

ضمان أن تكون أصوات السكان، وبخاصة ضحايا النزاع، مسموعة. إن المنطقة دون الإقليمية، التي وقفت إلى جانب جمهورية أفريقيا الوسطى منذ اندلاع الأزمة في عام ٢٠١٢، لها دور حاسم في دعم جهود الحوار. وهذا هو السبب في أن الأمين العام أعرب علناً عن دعمه لاتفاق المبادرة الأفريقية من أجل السلام والمصالحة المبرم بين الحكومة وجميع الجماعات المسلحة. ونرحب بالتزام جميع الدول الأعضاء في المبادرة الأفريقية ونأمل أن يعزز ذلك الجهود التي يبذلها الرئيس تواديرا في ما يتعلق بالجماعات المسلحة، مع احترام النتائج والتوصيات الصادرة عن منتدى بانغي، بما في ذلك التصدي بطريقة متعاضدة لضرورات العدالة والمصالحة في احترام كامل للتطلعات القوية والمشروعة لشعب أفريقيا الوسطى.

وقد أثبتت حكومة الرئيس تواديرا دعمها لإنشاء المحكمة الجنائية الخاصة لضمان ألا يسود الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم. ونحن ندرك العواقب التي خلفتها ثقافة الإفلات من العقاب في الماضي على بلده. ويجب إنهاء ذلك كله. إن تعيين مدع عام خاص للمحكمة ومعدل التعجيل الحالي في عملية تعيين القضاة الوطنيين وأفراد الشرطة القضائية واعتماد استراتيجية لحماية الضحايا والشهود ودعم أعضاء المجلس للمحكمة، كلها أمور هامة ليتسنى تزويد العدالة الانتقالية بالوسائل اللازمة كي تعالج أخيراً التركة المؤسفة لانتهاكات حقوق الإنسان.

وتجلى تضامن المجتمع الدولي مع شعب أفريقيا الوسطى في التعهدات بتقديم ما يزيد على ٢,٢ بليون دولار خلال مؤتمر بروكسل في تشرين الثاني/نوفمبر. وأحث أكثر من أي وقت مضى البلدان، التي أبدت هذا السخاء، على الوفاء بوعودها حتى يتسنى أخيراً بدء المشاريع الإنمائية والتعجيل بها.

وينبغي أيضاً ألا ننسى الحالة الإنسانية الخطيرة التي يواجهها البلد. إذ يحتاج أكثر من مليوني مواطن في جمهورية

من خطط التنسيق القصيرة والمتوسطة الأجل لتشجيع الحوار المجتمعي والتماسك الاجتماعي وإنعاش الاقتصاد المحلي وتحسين فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية.

وكما ذكر الرئيس تواديرا في وقت سابق، أسفرت عملية بامباري عن عائد سياسي حيث وافق كل من الجبهة الشعبية وميليشيات أنتي بالাকা التي يقودها ماكسيم موكوم الآن على تعيين ممثلين لهما في لجنة المتابعة الاستشارية المعنية بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، التي يقودها الرئيس. وانضمت جميع الجماعات المسلحة الرئيسية الـ ١٤ الآن إلى اللجنة، والتي أعتقد أن اجتماعها الأول مقرر في ٢٣ آذار/مارس. ولم يكن ذلك ممكناً لولا الجهود الدؤوبة للممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة.

إن التقدم الذي تحقق كبير، ولكنه ينبغي ألا يحجب حقيقة أنه لا القوة العسكرية وحدها ولا برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن ستحل مشكلة المجموعات المسلحة التي أبتلي بها البلد. ويتطلب النجاح في نزع السلاح أن تلتزم كل الجماعات بإخلاص وأن يتم التوصل إلى اتفاق واسع يستجيب، أولاً وقبل كل شيء، لتطلعات السكان والجماعات المسلحة. وتثبت التجارب السابقة في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي سياقات أخرى أنه يجب ألا نتوقف عن بذل الجهود. ويجب أن نثابر، ويجب أن نعرب تقترن جهودنا بدعم مالي. وفي هذا الصدد، أودّ أن أعرب عن تقديري لما أعلنه نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة أفريقيا، السيد مختار ديوب، إلى جانب الرئيس تواديرا، عن أن البنك الدولي سيقدم مبلغ ٣٠ مليون دولار لصالح البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. ويجب تنفيذ كل ذلك.

وأود أيضاً أن أشدد على أهمية تصميم الرئيس تواديرا على تكثيف الحوار مع الجماعات المسلحة، وفي الوقت نفسه

الأزمة، ما برح المجلس يقدم دعماً لا غنى عنه إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. لقد حان الوقت الآن لتوطيد إنجازاتنا وإحراز تقدم عملي في تحقيق الاستقرار في البلد - والمنطقة، حيث أن الأمور مرتبطة ارتباطاً وثيقاً - وبغية تحقيق ذلك نحن بحاجة إلى دعم سياسي كبير من المجلس ودعم قوي وموارد كافية للبعثة. ذلك لأنه إن استمرت الحالة، ودعونا نقولها بصوت عال، في التطور على نحو إيجابي كما جرى مؤخراً، لن تضطر البعثة إلى إطالة أمد وجودها في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي حين أننا لا نستطيع أن ننكر أن الطريق سيكون طويلاً وشاقاً أحياناً، فإنني مقتنع اقتناعاً راسخاً بأنه مع التزام جمهورية أفريقيا الوسطى والمساعدة المستمرة من المجتمع الدولي، سيتمكن البلد من النجاح في إغلاق هذا الفصل المحزن من تاريخه والمضي قدماً بحزم نحو مستقبل واعد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية.
وأعطي الكلمة الآن للسيد هلال.

السيد هلال (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن أعضاء التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام. يشرفني ويسرني أن أخطب مجلس الأمن في هذه الجلسة بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تعقد أثناء زيارة فخامة السيد فوستن - أورشانج تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أود أن أشرككم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة اليوم بالرغم من أعباء عمل المجلس لهذا الشهر، وعلى دعوتكم الطيبة لي.

تمثل هذه الجلسة دليلاً ملموساً على التأزر بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، بهدف تعزيز الظروف الضرورية للحفاظ على السلام. ولا مثال أفضل على ذلك من جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث أسهم انسحاب المجتمع الدولي قبل الأوان في الماضي، للأسف، في انتكاسة البلد مرة أخرى إلى

أفريقيا الوسطى، أي أكثر من نصف السكان، إلى المساعدة، ولا سيما المساعدة الغذائية. وأعتقد أن هذا العدد يمثل أعلى نسبة في العالم اليوم، ولا يسعنا تجاهله. وفي ذلك الصدد أيضاً، نحتاج من الجهات المانحة الوفاء بتعهداتها السخية حتى تتمكن من القيام بكل ما هو ممكن لدعم الجهود التي تبذلها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لتيسير عودة المشردين داخلياً واللاجئين إلى ديارهم.

وفي الختام، فيما يتعلق بالرؤية التي عرضها فخامة الرئيس تواديرا للتو على مجلس الأمن، أود أن أشدد على أنه يحظى بالدعم المتواصل للأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي بامباري استطعنا إثبات ذلك. وأعتقد أنه على مر تاريخ جمهورية أفريقيا الوسطى، قلما حصل البلد على هذا المستوى من الدعم والالتزام. ولذلك، فإننا نعول على الرئيس أكثر من أي وقت مضى لكفالة التنفيذ الكامل لكافة الأولويات المبينة في إطار العمل المشترك والخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، بغية تغيير الحياة اليومية لجميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن الضروري أيضاً أن تعمل باقي مؤسسات البلد بالتنسيق مع الحكومة للنهوض بتلك الالتزامات بروح يجب أن تسترشد بمصالح البلد. لقد حان الوقت الآن أكثر من أي وقت مضى للوحدة الوطنية إن أردنا التغلب على هذه التحديات.

لقد أظهرت المكاسب التي تحققت في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال السنوات الثلاث الماضية، وتحديدًا خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية، أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا يمكن أن تحدث فرقاً حقيقياً. وحينما تحظى عملياتنا بالقيادة الجيدة والقدرات الصحيحة، يمكنها أن تضطلع بدور لا غنى عنه - في دعم الجهود الوطنية وبالتعاون مع الشركاء الدوليين - في تشجيع ودعم الإصلاحات التي لا غنى عنها للتوصل إلى حل دائم لتزاع ما ولتحقيق الاستقرار. منذ بداية

الأمم المتحدة للركيزة الأولى المتمثلة في دعم السلام والأمن والمصالحة؛ والاتحاد الأوروبي، للركيزة الثانية، استعادة العقد الاجتماعي بين الشعب والحكومة؛ والبنك الدولي للركيزة الثالثة، تعزيز الانتعاش الاقتصادي ودعم القطاعات الإنتاجية.

ومن خلال برنامج عملها المقترح للأشهر المقبلة، وضعت التشكيلة هدفا طموحا في الأجلين المتوسط والطويل، وهو جعل جمهورية أفريقيا الوسطى نموذجا لنجاح الأمم المتحدة، فيما يتعلق ببناء السلام بشكل عام وتحديد مفهوم الحفاظ على السلام، الذي كرس العام الماضي في القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٨٢/٧٠. وفي ذلك الصدد، فإن العناصر الأساسية اللازمة لإحلال السلام الدائم هي، أولا، المسؤولية من جانب السلطات الوطنية عن تحديد الأولويات الوطنية وترجمتها إلى استراتيجيات على النحو المبين في هذه الحالة في الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام؛ وثانيا، دور لجنة بناء السلام في تعزيز وتنسيق جميع الجهود والمحافل من خلال الجمع بين مختلف أصحاب المصلحة المعنيين ببناء السلام.

ونحن واثقون من أن آليات التنسيق القائمة، وتلك التي تكاد تصبح في صيغتها النهائية، ستمكننا من تيسير التنسيق فيما بين الشركاء الرئيسيين، ومن خلال ذلك، من تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. وينبغي أن نتذكر هنا أن لجنة بناء السلام لا تزال ملتزمة بتيسير التنسيق فيما بين مختلف الجهات الفاعلة هنا في نيويورك وبكفالة أن تكمل الجهود بعضها البعض. وفي ذلك الصدد، أعترم زيارة جمهورية أفريقيا الوسطى قريبا للتحديث إلى الشركاء الوطنيين والدوليين الرئيسيين في البلد عن التحديات الرئيسية أمام تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام وعن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز دعمنا للحكومة من أجل التغلب على تلك التحديات.

وتراع. وبالرغم من أن الحالة الأمنية لا تزال غير مستقرة، مع اندلاع هجمات مؤخرا شنتها بعض الجماعات المسلحة، فنحن اليوم في وضع أفضل، مع استعادة النظام الدستوري، وخطة وطنية طموحة للإنعاش وبناء السلام، تلقت دعما قويا في مؤتمر بروكسل للمانحين، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي بعثة متعددة الأبعاد بولاية موسعة.

لقد عقدنا هذا الصباح اجتماعا للتشكيلة القطرية لجمهورية أفريقيا الوسطى، بحضور فخامة رئيس الجمهورية والسيد بارفي أونانغا - أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام. إن زيارة الرئيس تواديرا تبعث إشارة قوية إلى المجتمع الدولي بتصميمه وعزم حكومته على قيادة الجهود الرامية إلى استعادة السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأكد أعضاء التشكيلة مجددا بالإجماع إلى الرئيس التزامهم الثابت بمواصلة تعاونهم المثمر مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وبالعامل مع منظومة الأمم المتحدة ككل تحت قيادة السيد أونانغا - أنيانغا، الذي أشيد به وأشكره على تعاونه الممتاز مع التشكيلة، ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والشركاء الدوليين، لدعم الجهود الرامية إلى كفالة إحلال السلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى.

لقد تمكنا من كفالة دعم الأعضاء لبرنامج عمل التشكيلة، الذي قدم مؤخرا إلى المجلس والذي تألف أساسا من اجتماعات مخصصة لكل ركيزة من الركائز الثلاث للخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام جمعت بين جميع الجهات المعنية ذات الصلة - الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي - لمناقشة أفضل السبل لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة وشركاؤها. وتحقيقا لتلك الغاية، سنقوم بتكثيف التنسيق والتعاون مع الشركاء الثلاثة الرئيسيين المعنيين بتنفيذ خطة الإنعاش، تحت قيادة سلطات أفريقيا الوسطى - وهي

الكامل. ونشيد أيضا بالتزام الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى السيد بارفيه أونانغا - أنيانغا الموجود في الميدان يوميا إلى جانب الرئيس تواديرا في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ولم يتحقق الاستقرار الكامل بعد في جمهورية أفريقيا الوسطى بسبب استمرار القتال بين الجماعات المسلحة. وكما قيل ويلزم تكراره، فإن الجناة يحتكمون إلى منطق إجرامي يدفعهم إلى العدوان والسيطرة على الأراضي والموارد ومواصلة العنف الذي لا ارتباط له بأي مطالب سياسية. وتدين فرنسا بشدة هؤلاء الانتهازين المحرمين الذين يحققون أهدافهم على حساب معاناة المدنيين وعدم استقرارهم. وفي ذلك السياق، أود التشديد على ثلاث رسائل رئيسية.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أنقل إلى الرئيس تواديرا نفسه رسالة تأييد له وللعمل الذي يضطلع به. وكما نعلم جميعا، فقد أُنْتُخِبَ ديمقراطيا في ظروف مواتية للغاية وبأغلبية كبيرة من قبل مواطني أفريقيا الوسطى في جميع أنحاء الأراضي الوطنية. وسرعان ما تبوأ منصبه بصفته رئيسا لجميع مواطني أفريقيا الوسطى في إطار برنامج للمصالحة والإصلاح. وحظي خطاب تنصيبه بالترحيب باعتباره نموذجا فريدا في نوعه، في حين تشهد الرحلات التي قام بها إلى مقاطعتي بامباري وأواكا يوم الأحد على التزامه.

ويدرك الجميع أن الرئيس تواديرا لم يدخر جهدا في ترجمة رسالته الداعية إلى السلام والعدالة والمصالحة والإصلاح إلى إجراءات ملموسة. ويمكنني ذكر أمثلة عديدة على ذلك، غير أنني سأبرز مثالين توضيحيين فقط هنا: إنشاء منبر للحوار ونزع السلاح ويتولى شخصيا الإشراف على عمله. وفكرته المتعلقة بإنشاء وحدة مختلطة تابعة للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى عبر إدماج قدامى المحاربين المسرحين. وقد طلب

وسأتشاور عند عودتي مع أعضاء التشكيلة القطرية المخصصة ومجلس الأمن عن كيفية حشد الدعم اللازم للسلطات الوطنية.

وفي الختام، أود أن أشكر بلدان المنطقة على دعمها المستمر لجمهورية أفريقيا الوسطى، ومبادرة الوساطة التي قاموا بها مؤخرا بمشاركة الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والكونغو وتشاد وأنغولا. وأثني أيضا على الجهود التي يبذلها المجلس للإبقاء على جمهورية أفريقيا الوسطى في صدارة جدول أعماله. ولا ريب أن تنظيم حوار تفاعلي بشأن الوساطة الأفريقية يعدّ دليلا ممتازا على ذلك الالتزام وسيتمكن أعضاء المجلس من النظر في إمكانيات الدعم المحتمل.

ولجنة بناء السلام على استعداد لتقديم دعمها الكامل علما بأن جميع الجهات المشاركة في عملية جمهورية أفريقيا الوسطى أعضاء في التشكيلة القطرية المخصصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد هلال على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر رئاسة المملكة المتحدة على عقد هذه الجلسة المفتوحة الهامة. وبالإضافة إلى وكيل الأمين العام إيرفي لادسو والممثل الدائم للمغرب، السيد عمر هلال، أخص بالشكر أيضا فخامة الرئيس فوستين أورشانج تواديرا على قدومه إلى نيويورك وعلى الإحاطة الإعلامية الهامة التي قدمها إلى المجلس للتو.

والرئيس تواديرا مدرك تماما لمدى استعداد المجلس لتعزيز جهوده الرامية إلى جعل عملية تحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى مثالا للنجاح، ونؤكد له دعمنا

العسكري التابعة للاتحاد الأوروبي حيث أكملت عملية تدريب وإصلاح وتدريب أول وحدة تابعة للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. وسيكتمل تدريب الكتيبة الأولى تماما بحلول أيار/مايو.

وتتعلق رسالتي الثالثة بضرورة العمل معا والتنسيق في تحقيق ذات الأهداف. والكثيرون منا في وضع يمكنهم من مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على التعافي. فهناك الأمم المتحدة بطبيعة الحال، وغيرها من الشركاء الدوليين، بما في ذلك البنك الدولي والمصرف الأفريقي. وهناك الشركاء الإقليميون، بما فيهم الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، فضلا عن الاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيين. ويمثل هذا الاهتمام أخبارا سارة وله آثار إيجابية من قبيل التعبئة المالية التي حدثت في بروكسل في تشرين الثاني/نوفمبر، حيث أعلنت فرنسا عن تبرع قدره ٨٥ مليون يورو على مدى ثلاث سنوات.

غير أن تلك التعبئة الكبيرة لن تكون مجدية - بالرغم من التأكيد مرة أخرى على أهميتها - إلا في حال تنسيقها على نحو جيد بغية تجنب ازدواجية الجهود. وفي نهاية المطاف، فإن الأمر الأهم هو أن تلك المساعدة ستكون حقا لصالح تحقيق الاستقرار والتنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويعتبر الدور التنسيقي عنصرا أساسيا. وتقع المسؤولية، بين جهات أخرى، على التشكيلة القطرية التابعة للجنة بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التي عقدت هذا الصباح تحت القيادة المغربية التي أثني على جهودها.

وعلاوة على ذلك، لن تكون التعبئة العامة هذه مجدية إلا إذا استندت إلى الإطار المرجعي نفسه، مع الدعم الكامل للرئيس تواديرا وحكومته. والإطار المرجعي واضح لا لبس فيه، وهو الذي حدده مواطنو أفريقيا الوسطى أنفسهم في منتدى بانغي بشأن المصالحة الوطنية، وقد تم التأكيد عليه مرة

الدعم لذلك الغرض من بعثة التدريب العسكري التابعة للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وهو ملتزم بدينامية تقوم على أساس التعمير المستدام للبلد، مع الحرص على معالجة الأسباب الجذرية للأزمة، وخاصة إفلات مرتكبي الجرائم الذين طالما أخرجوا نيران دورات العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهو ملتزم بإنشاء محكمة جنائية خاصة واستعادة النظام القضائي الوطني. والرئيس تواديرا على اقتناع مثلنا بأن من شأن التعاون الإقليمي أن يساهم في إيجاد حل للأزمة التي تعصف ببلده. واستنادا إلى ذلك المنطق، بادر فوراً بزيارة رؤساء دول المنطقة. وفي جميع هذه المساعي وغيرها، أكد له دعم فرنسا الثابت، بل أعتقد دعم المجلس برمته لهذه الجهود.

وتتمثل رسالتي الثانية في الدعم الكامل لجهود البعثة ورئيسها الممثل الخاص السيد بارفيه أونانغا - أنيانغا. وقد نشر مجلس الأمن بعثة لدعم رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، في حين تدل ولايتها المعقدة على التنوع الكبير في التدابير التي يلزم اتخاذها. وقد تم إنجاز الكثير سلفا، على الرغم من العديد من التحديات المتبقية.

واليوم، أصبحت البعثة شريكا فاعلا تماما. وللبعثة ولاية قوية وشاملة تركز على الهدف الاستراتيجي المتمثل في الحد من وجود الجماعات المسلحة والتهديد الذي تشكله لجمهورية أفريقيا الوسطى. وأود في ذلك الصدد، أن أوجه رسالة دعم إلى بعثة الأمم المتحدة، وخاصة في ضوء الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها في المنطقة الوسطى من البلد. وإذا تواصل العمل بحزم، بما في ذلك استخدام القوة للدفاع عن ولايتها، تواصل البعثة توطيد مصداقيتها مع التأكيد للجماعات المسلحة أن السبيل الوحيد نحو المضي قدما هو المسار السياسي.

وفيما يتعلق بالدعم الدولي لجمهورية أفريقيا الوسطى، أود أن أنوه أيضا إلى النتائج الأولية التي حققتها بعثة التدريب

كما تؤكد ضرورة اصطاف الأطراف الإقليمية والدولية كافة لدعم تلك الجهود. وفي هذا السياق، فإننا نرحب بمبادرة الوساطة الأفريقية التي تم تدشينها خلال القمة الأخيرة في أديس أبابا، خاصة وأنها تضم الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية والدول الرئيسية بالمنطقة، التي قدمت دعما بالغ الأهمية لأفريقيا الوسطى كان من الصعب، من دونه، إنهاء المرحلة الانتقالية بنجاح، وبالتالي فإن تلك الأطراف الإقليمية هي الأقدر على رعاية المصالحة الوطنية وتمكين جهود الرئيس تواديرا، إذا ما حظيت بالدعم الدولي اللازم. كما نرحب، في هذا السياق، بالحوار الجاري بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي لتحديد أفضل السبل لدعم المبادرة وضمان وحدة الجهود بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ثانيا، إننا نؤكد ضرورة وضع حد للعنف الدائر من جانب الجماعات المسلحة، الذي يحمل المدنيين كلفة فادحة ويفاقم من الأوضاع الإنسانية الصعبة. ونشير، في هذا الإطار، إلى المسؤولية الكبيرة التي تقع على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو ما يدعو إلى تزويد البعثة بالقدرات اللازمة لتنفيذ ولايتها. وقد كانت عملية الاستعراض الاستراتيجي الذي خضعت له ولاية البعثة خطوة هامة على هذا الصعيد، من خلال تأكيد أن الحد من تهديد الجماعات المسلحة هدف استراتيجي لتلك البعثة. وفي هذا الإطار، فإن الدخول الطوعي للحركات المسلحة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يمثل أحد المسارات الرئيسية للمصالحة. ولعله من الهام أن تتكاتف جهود المجتمع الدولي لتلافي الأخطاء التي أدت إلى الفشل المتكرر لتلك العملية في مرات سابقة في تاريخ جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن يتم حشد الموارد اللازمة لإعادة بناء قوات الدفاع والأمن الوطنية على أسس الاحترافية والتعددية

أخرى في الميثاق الجمهوري للسلام والمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتم إدماجه في برنامج عمل رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، بل أشير إليه أيضا في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونحن محظوظون بدعم دينامية يتوقع لها أن تكون مجدية وقادرة على استعادة الاستقرار المستدام في البلد. ولذلك السبب عينه أُنْتُخِبَ الرئيس تواديرا، وهو السبب نفسه الذي دعا المجلس إلى إبداء التزامه. وسوف نقترح في الأيام المقبلة مشروع بيان رئاسي لمجلس الأمن. وأؤكد مجددا دعمنا الكامل للرئيس تواديرا خلال الوفاء بولايته النبيلة.

السيد أبو العطا (مصر): أود بداية، السيد الرئيس، أن أرحب بفخامة الرئيس تواديرا، وأن أعرب عن عميق امتناننا لوجوده بيننا اليوم، وللرسائل الهامة التي تضمنتها كلمته التي تعكس حجم التحديات العظيمة التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى وتؤكد في الوقت ذاته عزم شعب جمهورية أفريقيا الوسطى وتحليه بالإرادة الصلبة لتجاوز المصاعب كافة.

إن الحفاظ على وحدة وسيادة جمهورية أفريقيا الوسطى وسلامة أراضيها واستعادة النظام الدستوري وانتخاب المؤسسات الدستورية بنجاح، هي خطوات محورية تحققت خلال الفترة الماضية. واليوم يقف البلد في مفترق طرق هام، ليس فقط بهدف تجاوز الأزمة الأخيرة منذ نهاية عام ٢٠١٢، ولكن للخروج من دائرة العنف والأزمات المتلاحقة التي مر بها البلد منذ الاستقلال، والوصول إلى السلام الدائم والمستدام. وفي هذا الإطار، فإنني أود أن أشير إلى عدد من الأولويات:

أولا، تمثل المصالحة الوطنية أولوية رئيسية لبناء أرضية صلبة للسلام. ولذا، فإننا ندعم المساعي الحثيثة التي يقوم بها الرئيس تواديرا، ونؤكد أهمية شمولية تلك العملية وأن تهدف إلى استعادة لحمة نسيج المجتمع ومعالجة المظالم، لا سيما للأطراف المهمشة، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا.

نوفمبر. وعلينا معا مواصلة تركيزنا والوفاء بتلك الالتزامات والتعهدات.

إن حكومة الرئيس تواديرا هي الدعامة الرئيسية والدليل. ونتطلع إلى قيادته وإلى رؤيته وهو يعمل على بسط سلطة الدولة وبناء المؤسسات، ومكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المصالحة، ونزع سلاح الجماعات المسلحة، بدعم من أصدقائه وشركائه. لقد التزمت الولايات المتحدة بمساعدته على إعادة البناء وإضفاء الطابع المهني على القوات المسلحة والشرطة والدرك، بما يتفق مع سياسته المتعلقة بالأمن الوطني ومع الخطة الخمسية للإنعاش وبناء السلام. إننا نعتقد أنه لا يمكن إنجاز نزع سلاح وتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة إدماج حقيقي إلا إذا كان مصحوبا بإصلاح حقيقي لقطاع الأمن.

وبالإشارة إلى التسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، فإننا نوافق على أنه يجب أن تكون حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى قادرة على ممارسة سلطتها على كامل أراضيها. ويجب أن تفهم العناصر المسلحة أن مستقبلهم لا يكمن في أن يكونوا متمردين متشددين على هامش المجتمع بل في أن يكونوا مواطنين في جمهورية أفريقيا الوسطى مساهمين إنتاجيا. ويتشابك مستقبلهم وأمنهم وسبل عيشهم مع تحقيق الاستقرار والانتعاش على المدى الطويل في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وهذه العملية ليست سهلة. فهي لا تحدث بسرعة، وهي لا تنطوي على تجاهل الجرائم بالسماح بعفو شامل. ولكن علينا أيضا أن نعترف بأن أعضاء الجماعات المسلحة غالبا ما لا يرغبون في نزع سلاحهم حتى يتأكدوا من أنه سيكون لهم دور وصوت في حكومتهم، بما في ذلك في القطاع الأمني. وسنواصل الحث على أن يتم فحص الدوائر الأمنية فحفا كاملا وتكون ممثلة عرقيا وإقليميا، بغية تحقيق توزيع عادل. فلا يمكن أن تكون هناك أجزاء من جمهورية أفريقيا الوسطى يخشى المواطنون السفر إليها أو جيوبا يخشون مغادرتها. إننا

والانضباط، بما يمكنها من استعادة سلطة الدولة على أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى كافة.

ثالثا، إن استدامة السلام تتطلب رؤية بعيدة المدى لإعادة بناء مؤسسات الدولة ووضع الأسس لتعافي الاقتصاد والتنمية. ولذلك، فإننا نرحب بالخطوات الهامة التي اتخذتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك الخطة الوطنية للتعافي وبناء السلام، التي تحدد الأولويات الوطنية للسنوات الخمس التالية. ونرحب، في هذا الإطار، بدعم الشركاء لتلك الخطة في إطار مؤتمر بروكسل للمانحين، وكذلك مؤتمر التضامن الأفريقي الذي عقد في أعقاب القمة الأفريقية الأخيرة بهدف تعزيز مساهمات الدول الأفريقية في جهود إعادة الإعمار وبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن هذا المنطلق، أود أن أنوه إلى الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به لجنة بناء السلام، بوصفها محفلا يضم مختلف الأطراف الوطنية والإقليمية والدولية، ويقوم بدور هام على صعيد تنسيق الجهود دعما للأولويات الوطنية، وتمتلك من الخبرات ما يمكنها من تقديم المشورة الاستراتيجية لمجلس الأمن بما يساهم في أن تكون جمهورية أفريقيا الوسطى نموذجا ناجحا لمفهوم استدامة السلام.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت

بالإنكليزية): أشكر الرئيس تواديرا على إحاطته الإعلامية بعد ظهر اليوم هنا في مجلس الأمن وعلى جهوده الدؤوبة لتعزيز السلام والتنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى. إننا ندرك أن التحديات التي يواجهها كثيرة ولكننا نعلم أيضا أنه قد حقق بالفعل مكاسب كثيرة. ونحن على استعداد للعمل معه من أجل إعادة بناء جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أشكر وكيل الأمين العام لادسوس، والسفير هلال على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونرحب بالالتزامات العديدة التي تعهد بها أصدقاء جمهورية أفريقيا الوسطى وشركاؤها في مؤتمر المانحين في تشرين الثاني/

في الختام، فإننا نتطلع إلى العمل من أجل جعل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة بعثة أكثر كفاءة وفعالية لحفظ السلام.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أرحب بالرئيس تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، في جلسة اليوم، وأشكر وكيل الأمين العام إيرفي لادسوس والسفير هلال على إحاطتهما الإعلاميتين.

بفضل الجهود المتضافرة لحكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى والجهات صاحبة المصلحة من المجتمع الدولي، انتهى البلد من عملية الانتقال السياسي وفتح فصلا جديدا في جهود بناء الدولة. وتمضي جمهورية أفريقيا الوسطى الآن قدما في جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وإصلاح قطاع الأمن، وهي تعمل جاهدة لاستعادة الاستقرار الوطني وتحقيق المصالحة، حيث تحرز نتائج إيجابية. وترحب الصين بهذا التطور وتثني على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لجهودها تحت قيادة الرئيس تواديرا.

في الوقت نفسه، يجب أن ندرك أن الحالة الأمنية في البلد لا تسمح بالتهاون. إن أمانا شوطا طويلا في إعادة بناء الدولة، والعقبات التي تحول دون تحقيق السلام والاستقرار الدائمين لا تزال قائمة. ولا يمكن حل المسائل التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى إلا من خلال حوار سياسي شامل للجميع بقيادة وطنية، يرمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية وإيجاد حل دائم ومناسب ومستدام.

ويتيح الحوار الذي يقوده الرئيس تواديرا فرصة ذهبية للبلد لتحقيق الاستقرار والتنمية. وينبغي لجميع الأطراف في البلد أن تعمل من أجل مصالح البلد وشعبه في المدى الطويل، وذلك بتسوية خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور والعمل معا لتحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى في تحقيق السلام والتنمية، ينبغي للمجتمع الدولي التمسك بمقاصد ومبادئ

تنوحي اليوم الذي تتشكل فيه قوات أمن في جمهورية أفريقيا الوسطى تكون متنوعة وجيدة التدريب وتتألف من مواطنين من مختلف الأديان والخلفيات ويمكن أن تحمي مجمل البلد باقتدار.

ونحن نشيد ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على جهودها في العمل جنبا إلى جنب مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على إعادة بناء خدماتها الأمنية بطريقة توجه وتبني قدرات الشرطة والدرك والجيش بحق. لقد أرست برامج بعثة الأمم المتحدة المبكرة التي سبقت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بعض المناطق الأكثر هشاشة وبرامجها المبتكرة للحد من العنف في المجتمعات المحلية أسسا لشراكة أقوى بين جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع الدولي على تخطيط استراتيجي وإصلاحات أكثر صرامة.

وعندما نرى أعمال عنف مثل المواجهات الأخيرة في بامباري، نتذكر أنه لا يزال أماننا الكثير من العمل. ونثني على بعثة الأمم المتحدة على استعدادها للمجازفة بدعمها للحكومة في حماية المدنيين وفي توفير الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى.

كما أود أيضا أن أتوقف لحظة لأشير إلى أن هذا الأسبوع يصادف مرور سنة منذ صدور القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦) بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين من قبل حفظة السلام.

وقد اتخذت البعثة خطوات في الاتجاه الصحيح، ولكننا لم نقض على المشكلة بعد. ويجب أن نواصل بذل جهود متفانية لمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومحاسبة الجناة ومد يد العون للضحايا للحصول على المساعدة التي يحتاجون إليها.

لها بالمرّة في أجزاء كثيرة من البلد. وعلى الرغم من بعض الانفراج الذي تحقق على الجبهة الأمنية في العاصمة، تستمر المعارك الدامية في الأجزاء الوسطى والشمالية من البلد بين الجماعات المسلحة المتنافسة. وكانت الأحداث التي وقعت في الشهر الماضي في محيط بامباري شاهدا محزنا على تلك الحقيقة.

ومن الواضح أنه في ظل صعوبة الحالة العسكرية والسياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى، تقوم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بدور هام في تحقيق الاستقرار. ومع ذلك، وبالنظر إلى الحالة على أرض الواقع، فإننا نلاحظ أن ذوي الخوذ الزرق يجب عليهم في أحيان كثيرة العمل كما لو كانوا ألوية إطفاء. ويساورنا القلق إزاء تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى جانب استمرار الافتقار إلى التمويل لتلبية الاحتياجات الإنسانية للبلد. وندعو جميع الأطراف إلى كفالة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، والحكومة إلى تهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية للاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم.

ويتعين على سلطات أفريقيا الوسطى العمل على عدة جبهات في آن معا من أجل كفالة أداء السلطة القضائية لوظيفتها بصورة مناسبة. وفي هذا السياق، ينبغي أن ينصب التركيز على إعادة بناء القدرات الوطنية. واتخاذ حفظة السلام لتدابير مؤقتة طارئة وإنشاء المحكمة الجنائية الخاصة الذي طال انتظاره ليسا حلا لجميع مشاكل البلد في مكافحة الإفلات من العقاب. وعلاوة على ذلك، وكما يبين تاريخ العالم، فإن مختلف أنواع المحاكم التي تنطوي على مشاركة دولية أمر مكلف للغاية، وهي ليست ذات كفاءة كبيرة بصفة عامة.

ونود أيضا أن نوجه الانتباه إلى مطالب الجماعات المسلحة فيما يتعلق بمنح العفو العام. وفي هذا الصدد، يجب أن نمضي

ميثاق الأمم المتحدة ودعم الأفارقة في معالجة مشاكلهم بطريقتهم الخاصة. وينبغي له أيضا أن يساعد الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في القيام بدور رئيسي في هذا الصدد. وينبغي للأمم المتحدة، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، أن تعزز التنسيق مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ويجب أن تحترم تماما احتياجاتها وإرادتها. ولا بد أن تسير جميع جهود الوساطة جنبا إلى جنب مع الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية.

وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى تقوم بدور هام في الحفاظ على الاستقرار في البلد. وتؤيد الصين استمرار ولاية البعثة. وخلال زيارته إلى خمسة بلدان أفريقية في وقت سابق من هذا العام، أبدى السيد وانغ يي، وزير خارجية الصين، حسن نية الصين والتزامها بانتهاج سياسة أفريقية قوامها الإخلاص والنتائج العملية والانتماء والنوايا الحسنة؛ والتمسك بقيم الصداقة والعدالة والمصالح المشتركة؛ والعمل بنشاط لدعم قضية السلام والتنمية في أفريقيا. وبالاشتراك مع المجتمع الدولي، فإن الصين مستعدة لتجديد إسهامها في تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد إيتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
نود أن نشكر الرئيس تواديرا على عرض وجهة نظره بشأن الحالة في بلده. ونشكر أيضا وكيل الأمين العام لادسوس والممثل الدائم للمغرب على إحاطتيهما الإعلاميتين، اللتين كانتا مفيدتين للغاية.

إن الحالة في البلد لا تزال محفوفة بالمخاطر. فالأعمال الانتقامية بين القبائل مستمرة وتنتشر الجريمة والصوصية على نطاق واسع ويتفشى العنف الطائفي والعنصري. والهيئات الحكومية وقوات الأمن عاجزة عن القيام بوظائفها أو لا وجود

الوسطى، السيد أونانغا - أنيانغا، دعم اليابان للترتيبات الاستباقية والرادعة التي تتخذها البعثة.

لقد كان من دواعي سروري أن أتكلم في حضور الرئيس تواديرا في هذا الصباح في لجنة بناء السلام، ولذلك سأتوخى الإيجاز الآن.

يجب أن يفهم قادة الجماعات المسلحة التي لم تلق سلاحها بعد أن عملية السلام والتعمير ستحقق لهم مكاسب أكثر من تلك التي يمكن تحقيقها من خلال الحرب. وبسط سلطة الدولة يشكل أولوية أساسية في جلب فوائد السلام للسكان وتفادي تهميشهم. وستواصل اليابان المشاركة في جهود التعمير من خلال تقديم المساعدة للفئات الأكثر ضعفاً، بمن فيهم اللاجئين والمشردون داخلياً. وهذا هو السبب في أننا قررنا مؤخراً تقديم مبلغ ١٥,٣ مليون دولار في صورة مساعدات جديدة للمشاريع في جمهورية أفريقيا الوسطى والفئات السكانية الضعيفة في البلدان المجاورة.

إن المجلس يدرك تماماً أهمية منع نشوب النزاعات وبناء السلام. ولا يسعنا أن ندع جمهورية أفريقيا الوسطى تعود إلى عدم الاستقرار. واليابان ملتزمة بمواصلة تقديم دعمها إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بقيادة الرئيس تواديرا، في إطار جهودنا المشتركة الرامية إلى تحقيق السلام المستدام.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): يسرنا بالغ السرور أن يكون فخامة الرئيس تواديرا هنا في مجلس الأمن بعد ظهر هذا اليوم. ونشكره على حضوره هنا وعلى ملاحظاته الهامة. فقد كانت مفيدة للغاية ووضعت الأمور في منظورها المناسب. ونشكر أيضاً وكيل الأمين العام لادسوس، والسفير هلال، رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتهما الإعلاميتين.

بجنر. وينبغي ألا ننسى منتدى بانغي لعام ٢٠١٥، الذي توج بنداء من أجل مكافحة الإفلات من العقاب.

ومن الواضح أن البلد بحاجة إلى إصلاحات أساسية وإلى التحديث. ويجب إعطاء قوة دفع جديدة لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن بمساعدة كاملة من المجتمع الدولي وفي ظل وساطة إقليمية. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة الاتحاد الأفريقي لبدء عملية مصالحة بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة. ويشمل رعاية هذه المبادرة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد.

ونرحب أيضاً بمبادرة الرئيس تواديرا لجعل المصالحة الوطنية أكثر شمولاً، فضلاً عن عزمه على العمل مع جميع الجماعات المسلحة. إنها فرصة سانحة لا يجب تفويتها. وهذه الجماعات يجب إدماجها في الحياة السياسية للبلد بغية إنهاء العنف.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يسر اليابان للغاية أن ترحب بالرئيس تواديرا في مجلس الأمن اليوم. إن حضوره يشهد على التزام حكومته القوي بتوطيد السلام وإعادة بناء الدولة. ويشجعنا تصميم شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، كما يتضح من منتدى بانغي والانتخابات، في سعيه من أجل تحقيق السلام والاستقرار والازدهار.

استجابة للملكية الوطنية القوية، يظهر الشركاء الإقليميون والدوليون أيضاً بصورة متزايدة التزاماً ووحدة في دعمهم لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. وأخص بالثناء الجهود المتفانية التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان المساهمة بقوات فيها. وأود أن أؤكد لوكيل الأمين العام لادسوس وللممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا

وفي ذلك السياق، نرحب بمبادرة الاتحاد الأفريقي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تهدف إلى تيسير التوصل إلى اتفاق بين الحكومة والجماعات المعارضة المسلحة. وينبغي تحقيق ذلك دون السماح بأي شكل من الأشكال بالإفلات من العقاب أو المساس بالمساءلة، من أجل تهيئة الظروف السياسية اللازمة لتحقيق السلام والمصالحة والديمقراطية والاستقرار في البلد. وقبل ثلاثة أيام، أتيحت لنا الفرصة للتفاعل بشكل غير رسمي مع الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن تلك المبادرة الأفريقية الهامة. ونحن بالفعل سعداء جدا ونحن نسمع اليوم آراء الرئيس تواديرا بشأن المبادرة. ونفهم أن الهدف هو دعم الرئيس تواديرا في جهوده الرامية إلى تعزيز المصالحة والحكومة الشاملة للجميع، اقترانا بالاستفادة من استنتاجات منتدى بانغي.

وفي الختام، أود أن أشدد على أهمية دعم الرئيس في جهوده لإشراك جميع الراغبين في بناء البلد وإرساء الأساس للسلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد كان الرئيس واضحا تماما فيما يتعلق بمدى تعقيد وصعوبة المهام التي نحن بصددتها لضمان استقرار البلد وبدء عملية إعادة الإعمار. وليس لدينا أي شك في أن المبادرة الأفريقية ستسهم إسهاما كبيرا في ذلك الصدد. ونأمل أن يوجه المجلس رسالة سياسية قوية دعما للمبادرة الأفريقية، وبأن الرئيس سيظل ملتزما، كما قال، بإجراء حوار بناء.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن يكون فخامة الرئيس تواديرا حاضرا هنا في مجلس الأمن. ونود أن نشكره خصوصا على ما يبذله من جهود لإحلال السلام وتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونود أيضا أن نشكر وكيل الأمين العام لادسوس وزميلنا السفير هلال، رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى

وبالرغم من أن جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال تواجه صعوبات كبيرة، فإننا نقدر التطورات الإيجابية في ظل قيادة الرئيس تواديرا. ونؤيد تمام التأييد خطة حكومته الوطنية للإنعاش وبناء السلام. ومما لاشك فيه أن جمهورية أفريقيا الوسطى تحتاج إلى الدعم المستمر من المجتمع الدولي لضمان نجاح تنفيذ مساعيها فيما يتعلق بالتعمير وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. ونقدر الدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في هذا الصدد. وتنطلع إلى مواصلة تعزيز فعاليتها، وهو ما تحتاج من أجله إلى مزيد من الدعم.

وما زالت المشاركة النشطة للجنة بناء السلام من خلال تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى لديها بالغة الأهمية لدعم الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. وبيان السفير هلال مفيد جدا، وقد أحطنا علما بما قاله. كما أن التعهدات التي قطعت في مؤتمر بروكسل بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى ومؤتمر الاتحاد الأفريقي للتضامن مع جمهورية أفريقيا الوسطى محمودة للغاية، ونأمل أن يتم الوفاء بها.

ونثني أيضا على جهود الرئيس في الاضطلاع بإصلاح قطاع الأمن، ونرحب بالتقدم المحرز في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن. وعلاوة على ذلك، نشيد بجهوده الرامية إلى توسيع نطاق سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد والتواصل مع الجماعات المسلحة من أجل الحوار. وقد أحطنا علما بما قاله قبل قليل بشأن التحدي الذي يواجهه البلد في هذا المجال. وبالتالي، فإن استئناف العنف المتجدد في مختلف أنحاء البلد مصدر قلق كبير. فهو يشير إلى أن الحفاظ على السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى يظل تحديا خطيرا ومعقدا. ولذلك ينبغي بذل جهود متواصلة في سبيل إجراء حوار وطني شامل للجميع وتحقيق المصالحة من أجل استعادة السلام المستدام والتماسك الاجتماعي والاستقرار.

الجماعات التي لم تفعل ذلك بعد على الانضمام إلى الحوار الذي أطلقتته الحكومة لحل المشاكل الراهنة بطريقة سلمية.

وتدهور الحالة الإنسانية في البلد مصدر قلق آخر. ووفقا للتقرير الأخير للأمين العام، وكما ذكر السيد لادسوس هنا في القاعة، فإن نصف السكان في جمهورية أفريقيا الوسطى ما زالوا بحاجة إلى المعونة الإنسانية، إذ يعاني الكثير منهم من انعدام الأمن الغذائي الشديد. وفي ظل هذه الخلفية، من الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي تشجيع ودعم جهود الحكومة الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار.

وقد أكدت الأمم المتحدة مجددا التزامها بإزاء البلد، وبخاصة من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ومن خلال أنشطة لجنة بناء السلام. ويجب أن نسلط الضوء على الدور الحيوي الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في حماية المدنيين، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، فضلا عن الدعم الذي تقدمه البعثة إلى السلطات الوطنية لبناء القدرات، وكلها عناصر تزيد من الطلبات العملية المعروضة على البعثة.

وقد أنشأ المرسوم الرئاسي المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر الهيكل المؤسسي لتطبيق ومراقبة وتقييم الإطار اللازم لتنفيذ طرائق المشاركة المتبادلة والخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. وهذا سيسهم إسهاما كبيرا في توجيه جهود الشركاء الدوليين والحفاظ على المستوى الرفيع من الالتزام السياسي الذي أبداه البلد والمجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا على أنح حتى تنجح جميع أشكال التعاون الذي تتلقاه جمهورية أفريقيا الوسطى، ويجب أن يتم ذلك من خلال المشاورات مع الحكومة وأن تكمل

التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتهما الإعلاميتين. وتود أوروغواي أيضا أن تشيد بعمل الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى، السيد أونانغا - أنيانغا.

واليوم فرصة ممتازة لإعادة تأكيد التزام المجلس ومشاركته مع جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن دعم توطيد الحالة من خلال جميع الوسائل حتى لا تعود القهقري إلى الصراع. ونود أيضا أن نبرز أن هذه جلسة الإحاطة الإعلامية هاته تعزز الشفافية في عملنا وتشجع أعضاء المجلس على الإعراب عن آرائهم علانية.

وبعد بضعة أيام فقط من الاحتفال بالسنة الأولى من رئاسة تواديرا، توجد جمهورية أفريقيا الوسطى في حالة أفضل، بالعودة إلى النظام الدستوري، وحكومة منتخبة ديمقراطيا، وتشكيل حكومة جديدة وإنشاء الجمعية الوطنية. وهناك عدد من الإصلاحات الواسعة النطاق الجارية بالفعل، بما في ذلك الإصلاحات في قطاعات الأمن والدفاع والعدل، والبرامج القائمة بشأن المصالحة الوطنية، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. ولذلك يجب أن نشيد بحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، ونؤكد مجددا دعمنا لها، ونشجعها في نفس الوقت على مواصلة السير على هذا المسار.

بيد أن الأحداث التي وقعت مؤخرا في جمهورية أفريقيا الوسطى تبين أن الحكومة لا تزال تواجه بعض التحديات الكبيرة. وفي ذلك الصدد، تود أوروغواي أن تعرب عن قلقها إزاء آخر تقرير (S/2017/94) للأمين العام الذي يبين أنه في الأشهر الأخيرة كانت هناك زيادة في أعمال العنف، بما في ذلك الحوادث المتفرقة في بانغي، والهجمات على أفراد حفظ السلام، إلى جانب التزايد المطرد في المواجهات بين الجماعات المسلحة خارج العاصمة. وتدين أوروغواي بأشد العبارات استخدام العنف من قبل الجماعات المسلحة. ونشجع

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على الدور الذي تؤديه تلك المنظمات في مجتمع جمهورية أفريقيا الوسطى على مختلف المستويات. وأود أن أشير بصفة خاصة إلى جمعية سانت إيجيديو، التي هي عنصر نشط في تشجيع الحوار والمصالحة بين مختلف مكونات المجتمع في جمهورية أفريقيا الوسطى، مع ضمان تعزيز المؤسسات الحكومية والتعاون الكامل مع الحكومة والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة والكنيسة الكاثوليكية والمجتمع الإسلامي. وبشكل أعم، من الأهمية بمكان أن تتمتع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بدعم قوي وحازم من المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بالاقتصاد، استمعنا باهتمام كبير للإحاطة الإعلامية التي قدمها السفير هلال، رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، الذي تكلم عن عمل اللجنة من أجل مساعدة الحكومة على وضع خطة التعمير الوطنية لديها - الخطة الوطنية لتحقيق الانتعاش وبناء السلام. ومن المهم أن يواصل المجلس دعم عمل تلك الهيئة. وعلاوة على ذلك، فمن الملح أن تصبح أهداف مؤتمر بروكسل واقعا بسرعة. ولا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء يقف إلى جانب جمهورية أفريقيا الوسطى.

وعلى الصعيد السياسي، يبدو أن مبادرة الوساطة الأفريقية بين الحكومة والجماعات المسلحة تحمل في ثناياها تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق اتفاق السلام الشامل. وإذا إريد لتلك المبادرة الهامة النجاح الكامل، فمن المهم ضمان التنسيق التام مع الأمم المتحدة وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن ندرك أن إدراك الحاجة إلى دور نشط للرئيس تواديرا كممثل منتخب من مواطنيه.

ويجب أن يكون هدف أي مبادرة وساطة هو تعزيز الحكومة وبسط سلطتها في جميع أنحاء إقليم جمهورية أفريقيا الوسطى برمته لتمكينها من بناء الأمن وتعزيز تنمية البلد

التدابير التي تنفذها حاليا السلطات الوطنية سعيا لتحقيق المصالحة في البلد.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالفرنسية): أشكر فخامة الرئيس تواديرا على بيانه، وكذلك البعثة الدائمة لفرنسا والرئاسة البريطانية على تنظيم هذه الجلسة. أود أيضا أن أشكر السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية، والممثل الخاص للأمين العام، السيد بارفي أونانغا - أنيانغا، على عمله في الميدان. ونحن، بطبيعة الحال، نشيد بجهود الأمم المتحدة لقوات حفظ السلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى الرامية إلى منع الجماعات المسلحة من تعريض وحدة البلد وأمن مدنييه للخطر.

وشأننا شأن أعضاء مجلس الأمن الآخرين، فإننا نشعر بالقلق إزاء انعدام الأمن والحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تظل واحدة من الأخطر في العالم. وعلى الرغم من أن الحالة الأمنية والإنسانية لا تزال هشة، فإن البلد يمر حقا بمنعطف حاسم في تاريخه. وبناء على ذلك، وعلى المستوى الثنائي، دعمت إيطاليا حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى منذ بداية ولايتها. وأثبت رئيس الجمهورية، سيرجيو ماتاريلا، ذلك الدعم شخصيا للرئيس تواديرا خلال زيارته إلى روما في العام الماضي.

ولطالما وقف بلدنا إلى جانب شعب جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، زار نائب وزير خارجيتنا، ماريو جيرو، منطقة بانغي لإطلاق مشاريع ثنائية وافتتاح المكتب التابع لمنظمة التعاون الإنمائي الإيطالية، الذي ينسق الأنشطة الإيطالية العديدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث يوجد حضور قوي للوكالات والمنظمات غير الحكومية، والعديد منها كاثوليكية.

نحن ندرك التحديات التي تواجه قيادة جمهورية أفريقيا الوسطى على طريق السلام والمصالحة. وعلى غرار الوفود الأخرى، يشعر وفد بلدنا ببالغ القلق إزاء تزايد أنشطة الجماعات المسلحة وطموحاتها بالسيطرة على أجزاء كبيرة من الأراضي الوطنية. ولا تزال الاشتباكات المستمرة بين بعض تلك الجماعات تشكل خطراً على المدنيين، لا سيما في المناطق الوسطى من البلد.

تبين الأحداث التي وقعت مؤخراً حول مدينة بامباري وانطوت على توترات بين الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتحالف الذي تقوده الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى أن الحالة الأمنية في البلد لا تزال هشة. ومع أخذ ذلك في الحسبان، تدعم أوكرانيا جهود السلام والمصالحة، بما في ذلك تلك المبذولة في إطار الوساطة التي ترعاها الدول والمنظمات الإقليمية، شريطة أن تكون تلك الجهود بالاتفاق مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ضوء ذلك، فإن المبادرة الأفريقية لاتفاق السلام والمصالحة بين الحكومة وجميع الجماعات المسلحة يمكن أن يكون بمثابة أداة عملية لدعم القيادة الوطنية في إقناع تلك الجماعات بإلقاء أسلحتها والانضمام إلى عملية نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن التي بدأها رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى.

تؤكد أوكرانيا مجدداً دعمها لاعتماد سلطات أفريقيا الوسطى لبرنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج، والسياسة الأمنية الوطنية والخطة الإنمائية للشرطة والدرك، والتوقيع عليها. وينبغي للتنفيذ السليم لتلك الوثائق الاستراتيجية أن تعزز بشكل كبير عملية نزع السلاح وإصلاح قطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وسيكون من الصعب أن نبالغ في تقدير الدور الحيوي للأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في

على المدى الطويل. ومسألة التوفيق بين مطلب تحقيق العدالة مع شمول الجميع في عملية السلام أمر أساسي. وفي رأينا أن الحاجة إلى إنهاء الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى هي مسألة ذات أولوية. ويتوقع السكان المدنيون ذلك، بالإضافة إلى تحقيق السلام الدائم، كما يجب ألا يغيب عن ذهننا أنه لن يتم التسامح مع الإفلات من العقاب على أخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وفي الختام، نؤيد اقتراح فرنسا للمجلس طرح وثيقة تعرب بوضوح عن دعمها للحكومة والمبادرة الأفريقية التي تذكر بالحاجة إلى التعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى والأمم المتحدة.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أرحب ترحيباً حاراً بالرئيس تواديرا في مجلس الأمن وأشكره على بيانه القوي والموجه نحو تحقيق النتائج. أود أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام إيرفي لادسو والممثل الدائم للمغرب، السيد عمر هلال، على إحاطاتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات.

تؤكد أوكرانيا مجدداً دعمها الكامل للرئيس تواديرا والجهود التي تبذلها حكومته الترمية إلى قيادة البلد نحو الانتعاش والاستقرار والتنمية. وبدون أي شك، فإن إجراء انتخابات حرة وسلمية وديمقراطية في عام ٢٠١٦ قد بدء مرحلة جديدة في تاريخ جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، نرحب بالمؤتمر الدولي للماخين المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الذي عقد ببروكسل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، مما أسفر عن تعهدات بموارد كبيرة كي تستخدم لزيادة الاستقرار في البلد وإعادة بناء مؤسساتها. إن إطار المساءلة المتبادلة الذي وقعه رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى ووكيل الأمين العام في المؤتمر هو بمثابة آلية هامة للمشاركة السياسية بين البلد والمجتمع الدولي.

الإحاطة الإعلامية اليوم مع رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى. ويرحب الوفد السنغالي بالسيد فوستين أرشانج تواديرا، الذي أراد، خلال زيارته إلى الأمم المتحدة هنا في نيويورك، أن يكرس الوقت لإطلاعنا على التطورات في بلده، ولا سيما الإجراءات الحازمة التي يتخذها هو وحكومته لاستعادة الأمن والسلام الدائمين إلى البلد في محاولة لوضعه بشكل واضح على مسار التنمية.

ويذكر المجلس أنه قد سبق وأن شرفه الترحيب برئيس جمهورية أفريقيا الوسطى قبل بضعة أشهر، في حزيران/يونيه ٢٠١٦، تحت الرئاسة الفرنسية للمجلس، لتناول المسألة الهامة المتعلقة بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة (انظر S/PV.7711). وأود أن أشكر السفير عمر هلال، رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام. كما نشكر السيد إيرفي لادسوس، والممثل الخاص للأمين العام، السيد بارفي أونانغا - أنيانغا.

ويود وفد بلدي أن يشيد إشادة مستحقة بقيادة الرئيس تواديرا، ولا سيما جهوده لإشراك مختلف الجماعات المسلحة في البحث عن حل سياسي للأزمة في بلده، من خلال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولجنة المشورة والرصد التابعة له، الذي نأمل أن تشارك فيه جميع الأطراف المعنية في الأجل القصير. نحن نعتقد أن العودة إلى السلام والأمن تتطلب الالتزام وتحسين التآزر بين جميع المؤسسات في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك الجمعية الوطنية، بتوجيه من الرئيس نفسه - بينما يؤدي كل منها دوره كاملا في عمليتي المصالحة الوطنية والتعمير.

وبالإضافة إلى هذه التعبئة المحلية التي تشتد الحاجة إليها، لا بد من الحفاظ على الدعم النشط على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي من خلال إشراك المنظمات الإقليمية في عملية تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي

جمهورية أفريقيا الوسطى في تعزيز السلام والاستقرار في البلد. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن التعاون بين البعثة والسلطات الوطنية أمر أساسي. ونحن ممتنون للممثل الخاص بارفي أونانغا - أنيانغا على جهوده التي لا تكل.

أود أيضا أن أشدد على أهمية الامتثال السليم لنظام الجزاءات المأذون به من الذي جددته القرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧). وبصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، أود أن أنوه بروح التعاون بين اللجنة وجمهورية أفريقيا الوسطى بشأن مسألة تنفيذ نظام الجزاءات. وخلال زيارتي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في أيار/مايو ٢٠١٦، أتيت لي فرصة الالتقاء بالرئيس وعدد من المسؤولين التابعين له لتعزيز التوعية بالجزاءات وتدابير اللجنة واعمالها بشكل عام. وفي نيويورك، نواصل التعاون بشكل بناء مع البعثة الدائمة للبلد.

وعلاوة على ذلك، وبصفتي رئيس اللجنة، أود أن أعرب عن بعض الشواغل إزاء الإبلاغ عن عدم تنفيذ بعض عناصر نظام الجزاءات، وخاصة حظر السفر وتجميد الأصول. وفي هذا الصدد، على الرغم من أننا نفهم الحاجة إلى تطبيق نهج مرن حتى لا يعرقل جهود المصالحة المبدولة من خلال مختلف المبادرات، أدعو جميع الدول، ولا سيما الدول المجاورة والمنظمات المعنية، إلى أن تستخدم بنشاط إجراءات الإعفاء ذات الصلة بما يتماشى مع القرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧) وتوجيهات لجنة القرار ٢١٢٧ لضمان الامتثال للنظام الحالي، الذي وضعه المجلس ليقدم إسهامه الهام في تعزيز السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

واللجنة، كما هو دأبها، على أهبة الاستعداد للمساعدة في تلك العملية. ويمكن للمجلس أن يعول علينا.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه

بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تقدر بمبلغ ٢,٢ بليون دولار. ومن المهم ملاحظة أنه من دون الموارد المالية الكافية والتدريب التقني المناسب واللوجستيات المتسقة، فإن جهود توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى قد تتعرض للخطر. ومن نفس المنطلق، نعتقد أن الشراكة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة أمر أساسي في عملية التطبيع، ولا سيما فيما يتعلق باستعادة سلطة الدولة. وبالنسبة لنا، فإن الجهود الجارية في بامباري تبين أهمية تلك الشراكة، لا سيما فيما يتعلق بعودة السلطات الإدارية والقضائية إلى تلك المنطقة الاستراتيجية

ونشير إلى أن السنغال تشارك أيضا في البعثة. فقد نشرت وحدة من وحدات الشرطة المشكلة، ووحدة للحماية والأمن، ووحدة طائرات هليكوبتر هجومية، فضلا عن القائد العام للعنصر العسكري، مما يرفع العدد الإجمالي لأفراد القوات المسلحة السنغالية في إطار البعثة إلى ٤٢٠ فردا. ونعتقد أن إطار العمل المشترك الذي وصفه السيد لادسو للتو يتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد. ويمكنني أنؤكد للرئيس أن بلدي سيظل ملتزما تجاه حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها الشقيق في جهودهم الدؤوبة لتحقيق المصالحة الوطنية والتعمير تحت قيادته.

ويؤيد وفدي التوصيات المقدمة على أساس الاستعراض الذي أجرته بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ولا سيما التي تشير إلى أن إجراء الانتخابات المحلية واللامركزية الجارية أمور ستساعد على تعزيز عمليتي حفظ السلام وبناء السلام.

السيد عمرو ف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):

يرحب وفد بلدي بفخامة السيد فوستين أرشانج تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، في نيويورك، ويشكره على

هذا الصدد، فإن مجلس الأمن يهتم اهتماما خاصا بالمبادرة الأفريقية بشأن اتفاق للسلام والمصالحة بين الحكومة والجماعات المسلحة. إنها مبادرة قدمها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بدعم من منظمات أخرى، مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي. ونظرا لذلك الاهتمام عقد مجلس الأمن حوارا تفاعليا غير رسمي في أوائل هذا الأسبوع مع الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي قدم تفاصيل واضحة للمبادرة.

وشأن معظم أعضاء المجلس، أعربت السنغال عن دعمها للمبادرة، لا سيما أنها عرضت كوسيلة لدعم الجهود الشجاعة والمتسقة في مجالات الأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية. وكما يفهم وفد السنغال، لا بد من التآزر بين المبادرات الإقليمية والسياسات التي تنفذها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، التي يجب أن تلي كل آمال شعب أفريقيا الوسطى التي أعرب عنها في منتدى بانغي وتدعمها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

نحن ندرك أنه يتوقع من حكومة البلد أن ترقى إلى مستوى الحدث على جميع الجبهات لأن التحديات هائلة ومتعددة الجوانب. ويجب على الحكومة معالجة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية، وتوفير الاستجابات الطارئة للاحتياجات الاجتماعية والإنسانية الملحة للسكان. وهذا هو السبب في أننا نردد دعوة الرئيس إلى تعزيز الالتزام الدولي من أجل المساعدة في إحياء اقتصاد البلد وتلبية الاحتياجات المتزايدة لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك العدد الكبير من اللاجئين والمشردين داخليا.

وفي هذا الصدد، يجب على الشركاء الدوليين الوفاء على وجه الاستعجال بالالتزامات التي قطعت خلال مؤتمر بروكسل

ونرحب بالإجراءات العسكرية التي تتخذها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لحماية السكان المدنيين واستعادة السيطرة على بامباري.

وتدين كازاخستان بشدة الهجمات على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وقوافلها. وعلاوة على ذلك، تخاطر هذه الجماعات المسلحة باحتمال فرض جزاءات دولية إضافية عليها، علما بأنه يجب تطبيقها بشكل صارم. ونحث الهياكل والمؤسسات الإقليمية ذات النفوذ على بذل كل ما في وسعها لإنهاء عنف الجماعات المسلحة هذه. وتأمل كازاخستان في أن يساعد عمل المحكمة الجنائية الخاصة وتعيين المدعي العام الجديد - بدعم من البعثة - على مكافحة الإفلات من العقاب. وينبغي أن يكون هذا الإطار القانوني الجديد بمثابة حافز للجماعات المسلحة المتبقية للانضمام إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل.

ونؤيد التعاون الرفيع المستوى بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة، والذي يجب على المجلس أن يحافظ عليه في جميع الجبهات. ونشجع الحكومة أيضا على تحمّل المزيد من المسؤولية والمساءلة لإعادة تأهيل البلد بدعم من منظومة الأمم المتحدة والفريق القطري. ويجب تحقيق ذلك بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية وجميع أصحاب المصلحة بدعم من المجتمع الدولي.

ثالثا، نشيد بالجهود التي يبذلها الرئيس تواديرا بهدف تحقيق الانتعاش الاقتصادي في بلده. ولا تزال الحالة الإنسانية مثيرة للقلق الشديد. ويعتمد نصف السكان تقريبا - البالغ عددهم نحو ٢ مليون شخص - على المعونة الإنسانية، في حين بلغ عدد المشردين داخليا ٦٠ ٠٠٠ شخصا تقريبا منذ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. وعليه، تشاطر كازاخستان الرأي الذي عبّر عنه هنا الرئيس تواديرا فيما يتعلق بضرورة

تحليله الثاقب لمسار التنمية في بلده. كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، وكيل الأمين العام إيرفي لادسوس والممثل الدائم للمغرب، السيد عمر هلال - على ما قدمناه من معلومات موضوعية مستكملة. اسمحوا لي أن أقدم ملاحظات وفدي بشأن الجوانب الرئيسية الثلاثة للحالة - الجوانب السياسية والأمنية والإنسانية.

تؤيد كازاخستان وتشيد بقيادة الرئيس تواديرا في تيسير الحوار السياسي الجامع، الذي بدأ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، من خلال الجمع بين مختلف الأطراف الفاعلة إلى طاولة المفاوضات. هذا هو السبيل الوحيد لإحلال السلام في البلد. ونرحب بقرار جماعة أنتي بالাকা الانضمام إلى الحوار. ونشيد بالاستراتيجية الوطنية لزرع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن، وكذلك البرنامج الوطني للمصالحة والتماسك الاجتماعي الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، اللذين ينبغي التقيدهما تماما.

إن المبادرة التي أطلقها في الآونة الأخيرة الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وأنغولا والكونغو وتشاد بشأن اتفاق للسلام والمصالحة بين الحكومة وجميع الجماعات المسلحة هي منبر آخر محتمل للمفاوضات. ودور الوساطة للاتحاد الأفريقي في العملية أمر أساسي ويجب أن يحظى بالدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي. هاتان المبادرتان السياسيتان يجب أن تكملا وتعززا بعضهما البعض لتسريع تحقيق استقرار الحالة الأمنية على أرض الواقع على النحو الأمثل.

ثانيا، إن الاشتباكات المستمرة في كثير من أنحاء البلد، ولا سيما الاقتتال الأخير على بامباري بين الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى - تجعل الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى هشة للغاية.

من النتائج التي تمخض عنها منتدى بانغي للمصالحة الوطنية. ويجب أن تتحد أصوات الحكومة والمنطقة والمجتمع الدولي بأسره فيما يتعلق بهذه المسألة كي تكفل اتباع نهج متسق إزاء الجماعات المسلحة وتجنب الإضرار بثقة الجمهور.

ونرحب أبما ترحيب بالمبادرة الأفريقية للتوصل إلى اتفاق سلام ومصالحة، وينبغي الحرص على تنسيقها جيدا مع الجهود الوطنية، علاوة على دعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن. وتعتبر مشاركة المرأة بطريقة فعالة في جميع أطر المصالحة والعدالة الانتقالية ونزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج عنصرا هاما لتحقيق النتائج المستدامة.

وبالمثل فإن إنهاء الإفلات من العقاب شرط أساسي لتحقيق المصالحة حقاً. وفي منتدى بانغي، تعهد شعب الرئيس تواديرا تعهداً قاطعاً بتحقيق العدالة التي يجب الوفاء بها في سياق العمليات المتفق عليها على الصعيد الوطني مثلما أشير إليه آنفاً. ونتطلع إلى تقرير بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى عن حالة حقوق الإنسان. وينبغي متابعة نتائج ذلك التقرير، خاصة ما يتعلق بهدف تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة. ونشجع الحكومة على مواصلة جهودها الرامية إلى تحسين المسألة والاستفادة بشكل كامل من الدعم المقدم إليها من بعثة الأمم المتحدة والمحكمة.

وفي حين تحسّن الوضع الأمني في بانغي، ما يزال السكان يعيشون تحت تهديد العنف في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى. ويساورنا قلق بالغ إزاء الأحداث التي وقعت مؤخراً في بامباري والتي تنذر بخطر تقسيمها فعلياً إلى شرق وغرب. ولتفادي ذلك، فمن الأهمية بمكان إعادة سلطة الدولة في المدينة. وتعدّ الزيارة التي قام بها الرئيس تواديرا إلى تلك المدينة مؤخراً إشارة هامة جداً على ذلك. وسمعنا اليوم عن الحالة الإنسانية المزرية وأعمال تشريد جديدة، ويسرني القول بأننا ما زلنا من بين المانحين الإنسانيين الرئيسيين. ونحث الآخرين

زيادة تعزيز الصلة بين الأمن والتنمية باعتبارها الأساس لتحقيق الاستقرار والمصالحة والتنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبالتالي، فإن من الأهمية بمكان أن تفي المنظمات والحكومات بتعهداتها المعلنة في مؤتمر بروكسل المعقود في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ والتي تزيد قيمتها على ٢,٢ بليون دولار. وبالمثل، فإن استخدام الأموال بطريقة رشيدة تتسم بالحرص سيسهم إسهاماً كبيراً في تنفيذ الخطة الوطنية الخمسية لتحقيق الانتعاش وبناء السلام. ويعتبر مؤتمر التضامن الأخير للاتحاد الأفريقي بشأن الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، فضلاً عن جهود بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أثناء مؤتمر الاتحاد الأفريقي المعقود في أديس أبابا، من الأمثلة الرائعة على تعزيز التنمية والمصالحة. ونشجع إطلاق مبادرات مماثلة لصالح البلد.

وأود أن أختتم بياني بتأكيد استعدادنا مجدداً للانضمام إلى العمل المتعدد الأطراف الرامي إلى دعم الرئيس تواديرا وجمهورية أفريقيا الوسطى في المضي قدماً نحو تحقيق الاستقرار والسلام والتقدم.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام لادسوس، وزميلي السفير هلال ممثل المغرب ورئيس تشكيلة لجنة بناء السلام لجمهورية أفريقيا الوسطى على إحاطتهما الإعلاميتين. وأود أيضاً أن أشاطر الآخرين الترحيب بالرئيس تواديرا في مجلس الأمن، وأشكره على تقييم الحالة الراهنة والفرص والتحديات التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى. ونؤيد بقوة الجهود التي يبذلها الرئيس تواديرا لبناء جمهورية أفريقيا الوسطى بحيث يعيش فيها جميع المواطنين في سلام.

ويتسم العمل الرسمي الجاري حالياً في إطار نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل بأهمية خاصة. ومن الأهمية بمكان مواصلة تعزيز الحوار الوطني بطريقة تستفيد

السيد لورنتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): بداية، يود وفد بلدي أن يرحب بحضور فخامة السيد فوستن أرشانج تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى. وإنه لامتياز حقيقي أن يكون معنا هنا. ونرى أن حضوره هنا ليس مجرد دليل على التزامه بالأمم المتحدة فحسب، بل يتيح لنا أيضا فرصة فريدة لدعم جهود حكومته وشعبه في تحقيق سلام دائم قائم على العدالة الاجتماعية.

وتود بوليفيا أيضا أن تعرب عن امتنانها للإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد لادسوس، وسعادة السفير عمر هلال، الممثل الدائم للمغرب.

ونعرب عن تقديرنا للتقدم المحرز والجهود المبذولة، فضلا عن التنويه إلى والتحديات التي تواجهها جمهورية أفريقيا الوسطى في سبيل تحقيق السلام. ونعرب عن تأييدنا للحكومة المنتخبة ديمقراطيا في الطريق الذي رسمته نحو تحقيق السلام. بما يتسق مع سيادتها واستقلالها.

وتود بوليفيا التنويه والإشادة بالعمل الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلد عبر الالتزام الصارم بولايتها وتقديم المساعدة الإنسانية وحماية المدنيين وتنفيذ الأنشطة اللازمة لضمان نزع السلاح وتحقيق السلام والأمن. ونعرب أيضا عن شعورنا بالقلق إزاء تفاقم العنف في الأشهر الأخيرة، خاصة وأنه يلحق الضرر بالمدنيين أساسا، ويؤدي إلى عدم الاستقرار على الجبهات السياسية والاجتماعية والإنسانية. ولا ريب أن المدنيين في البلد هم المتضرر الرئيسي من ذلك العنف ويتحملون العبء الأكبر، بما في ذلك العواقب الإنسانية مثل التشرد وهم الذين يرغمون على أن يصبحوا لاجئين.

وترفض بوليفيا رفضا تاما استخدام القوة. ونحث - بصفتنا بلدا مسالما - الجماعات المسلحة على إلقاء أسلحتها ووضع شتى مصالحها الطائفية التي من شأنها أن تحول دون

على الاستجابة للنداء الذي وجهه الرئيس اليوم لتوفير المزيد من الأموال المخصصة لبلده. ولا تزال حماية المدنيين مهمة ذات أولوية. ونشعر بالارتياح للإجراءات القوية التي اتخذتها البعثة في ذلك الصدد في بامباري. ومن الضروري أيضا اتخاذ تدابير إضافية، فضلا عن التكيف المرن مع هذه الحالة المتغيرة على نحو سريع.

ونرحب بمشاركة الرئيس تواديرا في لجنة بناء السلام في وقت سابق اليوم، إلى جانب عزم التشكيلة على مواصلة تكثيف الجهود الرامية إلى دعم الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. وتكتسي استعادة سلطة الدولة على كامل أراضيها ومنع العودة إلى القتال على نطاق واسع وجهود بناء السلام، بما في ذلك بناء قدرات الإدارة العامة في جميع أنحاء البلد أهمية بالغة أيضا.

وأود أن أشدد على وجوب عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين من قبل جميع موظفي الأمم المتحدة وأفراد حفظ السلام، فضلا عن المدنيين النظاميين. ونشير - مع الشعور ببالغ القلق - من استمرار الادعاءات بارتكاب انتهاكات من قبل موظفي الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن الضروري حماية ومساعدة جميع الضحايا من النساء والرجال والفتيان والفتيات علاوة على وتعويضهم وتقديم الجناة إلى العدالة. ويجب على الأمم المتحدة ألا تفقد القدرة على اتخاذ الإجراءات اللازمة ومساءلة المسؤولين عن تلك الانتهاكات. ونرحب بقيادة الأمين العام في هذه المسألة، بما في ذلك رؤيته الاستراتيجية الجديدة المعنية بالتصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين، التي تقتزن بإيلاء اهتمام واضح بحقوق الضحايا.

وفي الختام، لا بد أن نواصل دعم الجهود التي يبذلها الرئيس تواديرا وحكومته، وأن نواصل التركيز على دعم السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه اللحظة الحاسمة.

أود أن أبدأ بالترحيب بالرئيس تواديرا في المجلس وأن أشكره على إحاطته الإعلامية، كما أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على إحاطاتهم.

لقد كانت فترة الـ ١٢ شهرا الماضية مهمة لجمهورية أفريقيا الوسطى. وشكلت الانتخابات السلمية وذات المصادقية التي شهدت انتخاب الرئيس تواديرا لحظة أمل بالنسبة لبلد عانى من أزمة لفترة طويلة للغاية. وتحدد الخطة الوطنية لتحقيق الانتعاش وبناء السلام، المتفق عليها في تشرين الثاني/نوفمبر، مسارا واضحا للمضي قدما. حيث أنها ستخرج البلد من دائرة الصراع. وفي سياق هذا الجهد، ستحظى جمهورية أفريقيا الوسطى بدعم المجتمع الدولي، بما في ذلك مبلغ ٤٤ مليون دولار من المملكة المتحدة.

ولكن جمهورية أفريقيا الوسطى بحاجة إلى أكثر من مجرد الخطط والتعهدات. إن ما تحتاجه فعلا هو التنفيذ والإنجاز، سواء من قبل الحكومة أو من جانبنا نحن المجتمع الدولي، لأنه كما أظهرت الأشهر الـ ١٢ الماضية، للأسف، فإن التقدم المحرز هش. وثمة خطر من أن يحل العنف والتشريد وحالة الطوارئ الإنسانية ومخاوف الماضي محل الأمل الذي تولد في شهر آذار/مارس ٢٠١٦. وبعد أن قطعنا كل هذا الشوط، يشكل خطر انقلاب الأمور وخطر التدهور والعودة إلى فوضى الماضي الآن واقعا مؤلما يتعين علينا مواجهته. ولمواجهة لذلك، نرى ضرورة اتخاذ أربع خطوات.

أولا، ينبغي لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ضمان التوصل إلى اتفاق مع الجماعات المسلحة من أجل وقف الهجمات على المدنيين، فضلا عن نزع السلاح والتسريح. ولا يمكن السماح لهذه الجماعات بوقف التقدم المحرز، بغية تحقيق مصالحها الخاصة في الأجل القصير.

توصل الحوار إلى نتائج تمكن من إبرام اتفاقات مؤدية إلى إنهاء النزاع.

ونخطط علما بالمبادرة الأفريقية التي تشمل النتائج الرئيسية لمنتدى بانغي الذي حدد الشروط التوفيقية فيما يتعلق بالسلام والأمن والعدالة والمصالحة والحوكمة والإعمار الاقتصادي، بالإضافة إلى مسائل مكافحة الإفلات من العقاب وضمان عدم استبعاد أي فئة اجتماعية أو سياسية من عملية الحوار.

وتحت بوليفيا المجتمع الدولي على مواصلة الإسهام بنشاط في حشد الموارد الكافية لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على إحلال السلام وتحقيق العدالة الاجتماعية. ونعتقد أن مشاركة المنظمات الإقليمية ومشاركة الاتحاد الأفريقي والبلدان المجاورة كانت وستظل حاسمة للمبادرات السياسية الرامية لتحقيق السلام وحشد الدعم لعملية مصالحة مستدامة، باستخدام حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. وننوه بالجهود التي يبذلها رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى لتعزيز التقارب والسلام والتفاهم على أساس الحوار الشامل للجميع والذي سيعضد أسس الاستقرار اللازم لشعبها كي يقرر، من خلال مبادرة مستقلة وسيادية لأفريقيا الوسطى، الأمور الأكثر فائدة للبلد في سياق احترام القانون والعدالة والمصالحة والسلام.

وقد تم بشكل بوضوح تحديد العوامل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، ولا سيما تشكيل حكومة منتخبة ديمقراطيا وتعاون ومشاركة المنظمات الإقليمية مع الأخذ في الاعتبار أن السبيل الوحيد لحل المشاكل هو اتباع المسار السياسي، مع إدراك أن أبناء أفريقيا الوسطى هم الذين يتحملون المسؤولية عن تسوية هذه المشاكل، وذلك في ظل احترام سيادة البلد واستقلاله وسلامته الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

العدالة فحسب للأشخاص الذين عانوا، ولكنه سيبحث أيضا برسالة واضحة إلى الجماعات المسلحة بأنه لا يمكنها أن تقتل وتشوه وتقتل من العقاب. ويدعم المجلس إنشاء محكمة جنائية خاصة وقد كلف بعثة الأمم المتحدة المتكاملة بالمساعدة في تحقيق ذلك. ونحن الآن بحاجة إلى التنفيذ.

في الختام، تمر جمهورية أفريقيا الوسطى بمنعطف حاسم. وهناك إمكانية لتحقيق السلام المستدام، لكن تلك الإمكانية تتراجع جراء تدهور الحالة الأمنية. وبعد أن عانى شعب جمهورية أفريقيا الوسطى من النزاع والفوضى طويلا، وبعد ابتعاده عن حافة الإبادة الجماعية في عام ٢٠١٤، فهو يستحق مستقبلا سلميا، وليس العودة إلى الماضي البغيض. ونحن على أهبة الاستعداد لدعم الرئيس تواديرا بحيث يمكن لجمهورية أفريقيا الوسطى أخيرا كسر حلقة الصراع.

أستأنف الآن مهامى بصفتى رئيس مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.

ثانياً، ينبغي بذل مزيد من الجهد فيما يخص نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لائتلاف سيليكا السابق وميليشيات أنتي بالاكا. ونرحب باللجنة الاستشارية التي شكلها الرئيس باعتبارها الإطار الرسمي لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتي تضم ممثلين لكل الجماعات المسلحة، كما سمعنا اليوم. والجهود المبذولة لدعم الوساطة، ولا سيما المبادرة الأفريقية بقيادة أنغولا، هي كلها موضع ترحيب. ويجب أن تدعم أي مبادرة سلطة الرئيس وأن تتم بالتنسيق مع الأمم المتحدة وأن تحترم إرادة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يخص إنهاء الإفلات من العقاب، كما تجلّى في منتدى بانغي.

ثالثاً، لتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل، من الضروري أن يكون بوسع القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى توفير الأمن والاستقرار للذين يستحقهما الشعب. ويعني ذلك إصلاح القوات المسلحة، ونحن على استعداد لدعم البلد في هذا المسعى.

رابعا وأخيرا، إذا أرادت جمهورية أفريقيا الوسطى تجاوز أعمال العنف، يجب أن تكون هناك مساءلة. وذلك لن يحقق